بقوله او العلمية باطل لانه ليس له الا اسم واحده وهي فعلا وان كان اراد بفعلان المنصرف وفعطاوه
من وجهين احدهما منعه منع المنصرف والثاني انه لا مونث له الا واحد وهي فعلانة فالجواب
ان مراده جنس فعلان وذلك نعم المنصرف والممنوع الصرف واما صرفه لانه علم وفيه الزيادة وهو
مثل عثمان وسلمان قولها ونعول فعل تأكيد تخصيصا لما قال ابن هشام هذه عبارة فاسدة
لا صلاح لها لان الخصوصية والعلمية منعهما قال ولا يمكننا ان نقول ههنا ما قلناه في قوله باب
الابتدا وتعدلو عالها حذف الجز حتم قولها كذلك يطرد في فعل اسما مطلق فيه امران الاول
اطراده في فعل بالفتح مشروط بان لا يكون كذلك ايضا كحوت وبان لا يكون مضاعفا كخف ولا
معتل اللام كهدى ذكر هذه الشروط في الكافية وشرحها والتسهيل الثاني قال ابو حيان ذكر صاحب
الافصاح ان فعالا وفعولا في جمع فعل الصحيح العين في الكثرة كافعل في القلة الا انه يجب التوقف ههنا
والبحث على انهما جمعية العرب منهما فان لم يحفظ منهما واحد نظر في باقي ما ذكر من ابنية الجموع قال
جمع على واحد منها او اكثر اتبع في ذلك ما سمع فان لم يوجد جمع واحد من هذين على التمييز ويرجع الى
ما سمع غيرك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ انتهى قولها له كلام منهم قال ابن هشام لم يعد بعد
الاطراد فعلم ان فيه غير مطرد بخلاف ما قبل قال فان قلت هذا الذي ذكرته باطل اذ لزم ان لا يكون
هذا مطردا وانت خبير تعلم ان الامر ليس كذلك قلت انما جعلته غير مقيد للاطراد لزم ان لا يكون هذا
مطردا في مثل هذا السياق وهو ان نصحب ما نص على طرده فيبقى هو غير منصوص عليه الى ان يرد
ذكر الذي كان يتبادر الى الذهن عند الاطلاق انتهى وقال ابن قاسم المفهوم من هذه العبارة انه لا مطرد
لانه لم يذكر في هذا النظم غالبا الا المطرد وقد شذ فعول وفي غير فعل كاسد واسد وشهود وصال
وصلى ولم يتعرض لذلك فظهر ان مراده ذكر المطرد وقال بدر الدين ابن المصنف ولم يحفظ فعول مع فعل
وذكر قال انه اي فعل يصاحبه فعول ولم يعده باطراد فعلم انه مخصوص فيه السمع ومنشا اختلافهم في فهم
هذه العبارة ما نص وقع النظم في هذه المسئلة فانه نص في الكافية على ان فعولا في فعل يقل وذكر مثله
في شرحها وزاد وتقصير على سماعه وذكر في العمدة وشرحها انه مقيس وذكر في غير هذا الكتاب انه نقل وانه
يقتصر على سماعه قال فهذان نصان متعارضان وذكر ابن هشام ان الذي في المقرب والجزولية
انه مقيس وصحح ابو حيان في الارتشاف واذا قلنا باطراده فله شرطان احدهما ان يكون اسما والثاني ان
لا يكون مضاعفا كظل ذكره في التسهيل قولها وقل في غيرهما قال ابن هشام عليه ايرادان احدهما انه
كان الظاهر ان يقال وقل في غيرهن ليدخل فعال مع فاع وحوت في الكثرة والا دخل مع غيرها في القلة

الثاني

الثاني انه قد نص اولا على ان فعلا في الغالب ياتي على فعلان وقوله في غيرهما كالنصّله والثالث
وهو انه دخل في قوله غيرهما فعل صحيح العين كوخرب وخربان واخ واخوان ومقتضاه انه قليل وما ذكره
في شرح الكافية لكنه ذكر في العمدة وشرحها في التسهيل ان ذلك من المقيس قولها وفعل اسما وفعيلا وفعل
غير معل العين فعلان شمل فيه امورا احدها ذكر في شرح الكافية ان فعلا الوصف الجاري مجرى الاسم كا
لاسم في ذلك كعبد وعبدان الثاني قال ابن هشام اطلق المصنف فعيلا وفيه فعلان خاصة بالاسم
فافهم ان الامر فيما اطلقه عام وليس كذلك بل شرط الجميع الجمود قلت وقد صرح باشتراط ذلك في الجميع
في التسهيل وشرح العمدة الثالث زاد في التسهيل وشرح العمدة الثالث زاد في التسهيل وفعلا
بالكسر كرئد ودود وبان والذي في شرح الكافية فعلانا قليل وقد بين ابو حيان نصه في ذلك والذي في العمدة
وشرحها موافق لما في شرح الكافية قولها وكذكم ونحل فعلا قال ابن قاسم قيد فعلا المذكور في شرح الكافية
بان يكون فاعل وقال في التسهيل بمعنى فاعل او مفعل او مفاعل نحو سميع وجليس فينبغي ان يحمل قوله
في شرح الكافية على ان المراد معنى ان المراد بمعنى اسم الفاعل مطلقا ليشمل الثلاثي وغيره قولها
كذا لما صاحبها لله في التسهيل بقوله مما دل على سجيه حدا ودو من فعال او مفاعل
فيخصص كلامه هنا بذلك ولا يعم كلا مضاه بكل وزن الا انه في شرحي الكافية والعمدة خصص
ذلك بفاعل وحده وذكر ان فعالا مقصور على السماع لتناقض كلامه فيه قولها فواعل الى اخره قال
ابن هشام ذكر المصنف في غير هذا انه يطرد ايضا في جمع فوعلة كصومعة ودومعة قلت هو في الكا
وشرحها واما في التسهيل فلم يعدد الانواع بل ذكر ضابطا يجمعها فقال فواعل لغير فاعل الموصوف
به مذكر عاقل مما ثانيه الف زائدة او واو غير ملحقة كاسي واحترز بالقيد الاخير من كوحور فانك
تقول حوايق لون الواو قولها لفعايل اجمعن فعاله وشبهه ذا تا او مع الة فيه امور الاول
قال ابن هشام هو في فعيل فلم يات في اسم جنس فيما اعلم لكن بمقتضى القياس لعلم مونث كسعايد اسم
امراة وقال ابو حيان لا يحفظ فعايل في فعيل اسم جنس حتى يذكر مع الاو دان الادبعة ان سمي
مونث سعيد جاز جمعه على سعايد قياسا قلت ولهذا قال في التسهيل العمدة لفعلية وفعاله وفعال
وفعاله وفعاله ونعاله وفي شرح العمدة فعايل مطردة في فعاله وفعاله ونعاله وفعوله وفعوله وفال
في الكافية وفعايل اجمعن فعاله فعيله فعاله وفعاله كذا فعول وذي الخمس بلا ما ابانا ما كروا
الا اجعلا وفي فعل وفعيله يقل اذا اسميا بعضهما بمعنى فعل الثاني قال ابن قاسم شرط هذه
المثل المجردة من التا ان تكون مونثة فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعايل الا نادرا قلت وهو مذكور في

Copyright © King Saud University